

## عرض كتاب قانون الالتزامات

### View a Book: Des Obligation Droit by Corinne Renault-Brahinsky Published 2019, Gualino, Lextenso

كورين رينو-براهينسكي هي دكتورة في القانون الفرنسي ومؤلفة العديد من الكتب القانونية الموجهة لطلاب القانون في مرحلتي البكالوريوس والماجستير. حصلت على شهادة الماجستير في القانون من جامعة ليون ٣ جان مولان في عام ١٩٩٢، وكانت محامية في نقابة المحامين في إيفرو بفرنسا عام ٢٠٠١. كورين متخصصة في مجال قانون الأشخاص والعائلة، وقد كتبت العديد من الكتب التي تسلط الضوء على المبادئ الأساسية لهذا المجال، مع التركيز على التغييرات التشريعية والقضائية الحديثة.

عرض: يونس صلاح الدين علي<sup>(١)</sup>

(١) أستاذ القانون الخاص المساعد/كلية القانون وال العلاقات الدولية  
والدبلوماسية/جامعة جمهان الخاصة

معلومات الكتاب:  
ISBN 9781032088938  
192 Pages  
Published June 30, 2021 by Routledge

مجلة نينوى للدراسات القانونية



كل الحقوق محفوظة لكلية القانون - جامعة نينوى © ٢٥٢٠

يشهد القانون المدني الفرنسي تطورات جوهرية منذ صدور الأمر رقم ١٣١-٢٠١٦ المتعلق بإصلاح قانون العقود والنظرية العامة للالتزامات وإثباتها، ويأتي كتاب *Des Obligations – Droit* للمؤلفة الفرنسية كورين رينو- براهينسكي؛ كمساهمة علمية منهجية تستجيب لهذه التحولات، وتهدف إلى تقديم شرح مبسط ومتكملاً لقانون الالتزامات بصيغته المعدلة، مما يجعله مرجعاً أساسياً لطلبة الحقوق والباحثين والمهنيين القانونيين على حد سواء.

ويتميز مؤلف الكتاب بأنه من أبرز الكتاب والممؤلفين الفرنسيين المتخصصين في تأليف الكتب المنهجية، والتي تتلاءم مع ذهنية طلاب الدراسات الأولية والعليا.

ويتمثل كتاب "Des Obligations Droit" أحد الإسهامات البارزة في حقل القانون المدني الفرنسي، ولا سيما في ضوء التعديلات الجوهرية التي طالت نظرية الالتزامات بعد صدور الأمر التشريعي رقم ١٣١-٢٠١٦ بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٦، والذي دخل حيز التنفيذ في ١ أكتوبر من العام ذاته، وقد حرصت المؤلفة الأستاذة كورين رينو- براهينسكي على تقديم معالجة شاملة ومركزة لموضوع الالتزامات، بأسلوب منهجي يتناسب مع احتياجات طلاب مرحلتي الليسانس والماجستير في كليات الحقوق.

ويمتاز هذا العمل بالجمع بين الإيجاز والعمق؛ حيث يقدّم المحتوى بأسلوب تركيبي منظم، مدعوم بوسائل تعليمية حديثة ومتعددة تتلاءم مع المستويات الأكاديمية المختلفة، كما يتضمّن الكتاب تطبيقات عملية وواقع قضائية حديثة، مما يعزّزُ من قيمته العلمية والتطبيقية.

ويقع الكتاب في ٢٥٨ صفحة، ويتضمن ٢٦ فصلاً موزعة على ثلاثة أبواب رئيسية، بالإضافة إلى مقدمة تمهدية تناولت المبادئ العامة للالتزامات، بما في ذلك مصادرها، وأنواعها وخصائصها، والتمييز بين الواقع القانوني والتصرفات القانونية، وأسس إثبات الالتزام.

ويتناول الكتاب التعديلات الحديثة على القانون المدني الفرنسي المتعلقة بقانون العقود ونظرية الالتزامات، والتي تمّ اعتمادها بموجب الأمر التشريعي الصادر في ١٠ فبراير ٢٠١٦، وقد أعدّته المؤلفة بأسلوب علمي يجمع بين الدقة الأكademie والوضوح البيداغوجي، مما يعزّزُ من صلاحيته كمرجع تدرسي. ويمثل هذا الكتاب مرجعاً متميزاً لعدة اعتبارات:

**مواكبة التطورات:** يتناول آخر التعديلات التي طرأت على التشريع الفرنسي في مجال العقود والالتزامات، مما يجعله مواكباً لأحدث المستجدات القانونية.

**الشمولية:** يُعطي الكتاب جواباً نظرية وتطبيقية تشمل مصادر الالتزام، أنواعه، آثاره، انقضاؤه، المسؤولية المدنية، وشبه العقود.

**المنهج التعليمي:** حرصت المؤلفة على صياغة المحتوى بأسلوب تعليمي ميسّر، ومدعوم بأمثلة واقعية وتطبيقات قضائية حديثة.

**المهيكلة:** ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب رئيسية ومقدمة تمهيدية، تتوزع على ٢٦ فصلاً، مما يُسهل على القارئ الإمام بمحتواه دون فقدان الترابط المنهجي بين المفاهيم.

اتبعت المؤلفة في عرضها منهاجاً تركيبياً منهجياً انتقلت فيه من العام إلى الخاص، ومن المبادئ العامة إلى التطبيقات التفصيلية.

أسلوباً تعليمياً حديثاً: اعتمدت على الأمثلة الواقعية، والأساليب التعليمية الحديثة (aides pédagogiques différencierées

تحليلياً نظرياً: لم تكتفي بالسرد؛ بل أرفقت العرض بتحليلات نقدية للمواقف التشريعية، وتفسير للمفاهيم المستحدثة.

ومن الناحية الموضوعية: يمتاز الكتاب بشمولية المفردات والموضوعات التي تضمنها، والتي شرح من خلالها النظرية العامة للالتزامات، في ضوء التغييرات الجوهرية التي طرأت على القانون المدني الفرنسي؛ وفقاً لقانون العقود الفرنسي الجديد لعام ٢٠١٦، بمقتضى المرسوم المرقم (131-2016)، والصادر في العاشر من شباط / فبراير عام ٢٠١٦ الخاص بقانون العقود، والنظرية العامة للالتزامات وإثباتها، والذي صار نافذ المفعول في الأول من أكتوبر من عام ٢٠١٦ (L'ordonnance n° 2016 - 131 du 10 février 2016 portant réforme du droit des contrats, du régime général et de la preuve des obligations, entrée en vigueur le 1er octobre 2016) يميز هذا الكتاب أيضاً أنه مُعزز أو مُدعّم بوسائل تعليمية جرى اتباعها وتخالف عن سابقاتها (avec des aides pédagogiques différencierées) الماجستير في الدراسات العليا؛ فضلاً عن أنه جرى ترتيبه على نحو كامل بطريقة تركيبية (il est entièrement rédigé de manière structurée) حديثة، وجاء عرض الكتاب الذي يقع في (٢٥٨) صفحة بملخص مركز يتضمن (٢٦) فصلاً، تناول الفصل الأول التمهيدي المبادئ العامة للالتزامات (Les principes généraux relatifs à l'obligation)، ومنها مصادر الالتزام بشكلٍ موجز، وأنواع الالتزامات وخصائصها والواقعة القانونية

والتصريف القانوني وإثبات الالتزام، ثم جاء الجزء الأول من الكتاب تحت عنوان: مصادر الالتزامات (*Les sources des obligations*) والباب الأول تحت عنوان: العقد، وتضمن الفصل الثاني المبادئ العامة لقانون العقود (*Les principes généraux du droit des contrats*), وتناول فكرة العقد والمبادئ الأساسية لقانون العقود، وتصنيف العقود، أما الفصل الثالث فقد اختص بوجود التراضي (*L'existence du consentement*) والأهلية والنيابة في التعاقد، ومشروع العقد (*Le projet de contrat*) والمفاوضات العقدية، والتزامات مرحلة ما قبل التعاقد والعقود التمهيدية، ثم الإيجاب (*La conclusion du contrat par voie électronique*)، والقبول وإبرام العقد بوسائل إلكترونية، وتناول الفصل الرابع عيوب الإرادة، وكِرس الفصل الخامس لمضمون العقد المشروع والمؤكد (*Le contenu licite et certain du contrat*)، وتضمنه مبدأ التوازن العقدي وتفسير العقد، أما الفصل السادس فقد كِرس لشكل العقد، والاستثناءات الواردة على مبدأ الرضائية، وتناول الفصل السابع الجزء المترتب على تخلُّف أركان العقد وشروط تكوينه، ولا سيما نظرية البطلان، وكِرس الفصل الثامن لآثار العقد بين أطرافه، وجاء الفصل التاسع في آثار العقد بالنسبة إلى الغير، وضمَّ كذلك الصورية في التعاقد والاشتراط لمصلحة الغير، وتضمنه الفصل العاشر مدة العقد، والعقود محددة المدة وغير محددة المدة، وكِرس المؤلف الفصل الحادي عشر لحالة العقد، والفصل الثاني عشر لعدم تنفيذ العقد، وتناول فيه مفهوم القوة القاهرة، والدفع بعدم التنفيذ (*L'exception d'inexécution*)، والتتنفيذ العيني الجبري (*L'exécution forcée en nature*)؛ فضلاً عن الفسخ والتعويض عن الضرر الناتج عن عدم تنفيذ العقد، وكِرس الباب الثاني للمسؤولية المدنية، وتناول الفصل الثالث عشر مفهوم الضرر وعلاقة السببية، أما الفصل الرابع عشر فقد تناول المسؤولية عن الأعمال الشخصية، وتناول الفصل الخامس عشر المسؤولية عن عمل الغير، ومنها مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة، ومسؤولية الوالدين عن أفعال الأولاد، أما الفصل السادس عشر فقد كِرس للمسؤولية عن الأشياء؛ فضلاً عن المسؤولية عن البناء والحيوان والمنتجات المعيبة، أما الفصل السابع عشر فقد كِرس لموضوع تعويض المتضررين من الحوادث المرورية وحوادث الطرق، وكِرس الفصل الثامن عشر لكيفية تنفيذ المسؤولية المدنية والأثار المترتبة عليها، ودعوى المسؤولية ومبدأ التعويض الكامل، والقواعد الإجرائية الخاصة بإقامة دعوى المسؤولية المدنية، وكِرس الباب الثالث لشبه العقد، ومن أبرز تطبيقاته تصرف الفضولي في الفصل التاسع عشر، والفصل العشرين للمدفوع دون حق، والفصل الحادي والعشرين للإثراء دون سبب أو مبرر، وتناول الفصل الثاني والعشرين أوصاف الالتزام (*Les caractéristiques des obligations*)

modalities de l'obligation) (L'obligation plurale)، وتعدد طرف في محل الالتزام، وتناول الفصل الثالث والعشرين العمليات التي تطرأ على الالتزام، ومن أبرزها حالة الحق وحالة الدين والتجديد والإثابة، وكُرس الفصل الرابع والعشرين للدعوى المتاحة أمام الدائن، فيما كُرس الفصل الخامس والعشرين لانقضاء الالتزام، وأخيراً كُرس الفصل السادس والعشرين والأخير لموضوع الاسترداد (Les restitutions) وأشكاله وأوصافه ونطاقه.

وعلى الرغم من التميز لهذا المنتج العلمي، يمكن تسجيل بعض الملاحظات التي تعزز من نقده العلمي؛ ومنها على سبيل المثال: التخصص الدقيق قد يصعب على بعض القراء من غير الممارسين فهم بعض التفصيات الدقيقة؛ رغم أن الهدف المعلن هو خدمة الطلبة، وكذلك قلة الإشارة إلى مقارنات قانونية دولية قد تحدّ من الفائدة لدى الباحثين الراغبين في دراسة النظم المقارنة، ويُؤخذ على هذا الكتاب التركيز الكبير على القانون الفرنسي دون تعليلات مقارنة مع القانون الأوروبي أو الاتفاقيات الدولية؛ رغم أهميتها في هذا المجال؛ إلا أن هذه الملاحظات لا تنتقص من القيمة العلمية للعمل؛ بل تشير إلى مجالات يمكن أن تشكّل مواضيعاً لأعمال متممة لاحقة.

ختاماً: يُعدُّ كتاب Des Obligations – Droit مرجعاً أكاديمياً رائداً في ميدان القانون المدني الفرنسي؛ خصوصاً في ظل التعديلات التشريعية الحديثة، وقد استطاعت المؤلفة تقديم معالجة وافية ومنظمة لموضوع الالتزامات؛ تجمع بين التحليل النظري والمقاربة العملية؛ لذا نوصي باعتماد الكتاب ضمن المقررات الدراسية في كليات الحقوق، ومن المفيد ترجمته إلى لغات أخرى؛ لتمكين الباحثين المقارنين من الاستفادة منه، وينصح الباحثون باستخدامه كقاعدة لفهم تطور المفاهيم المدنية في أوروبا.